

Distr.: Limited
19 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

اليمن*: مشروع قرار

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ بآء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٢)،

وإذ تحيط علما بموجز رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية الذي أجري في نيويورك في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٣)،

وإذ تحيط علما كذلك بمذكرة الأمين العام المعنونة ”البناء على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية“^(٤)،

وإذ تشير إلى التقرير المرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(٥)،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيراتها السلبية في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وإذ تعترف بأن التصدي على نحو فعال للأزمة الراهنة يتطلب الوفاء بالالتزامات القائمة بتقديم المعونة في الوقت المناسب،

(١) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٢) A/65/L.1.

(٣) A/65/293.

(٤) E/2010/11.

(٥) A/64/884.

وإذ تشير إلى أن مؤتمر مونتيري هو مؤتمر القمة الرئيسي الوحيد الذي عقدته الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي دون أن يسفر عن إنشاء جهاز حكومي دولي دائم معني بالإشراف على تنفيذ نتائجه وتعزيزه،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦) بأكمله وبنهجه المتكامل، وإذ تشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية من منطلق الشراكة والتضامن العالميين دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعتبر** بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات علمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني واحترام السيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد** أهمية كفالة متابعة ملائمة وفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، على نحو ما أكدته إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٧)؛

٤ - **تقر** بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتوفير بيئة وطنية ودولية مواتية هما محركان رئيسيان للتنمية؛

٥ - **تشدد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال قائمة، وتؤكد أن التعافي من الأزمة متفاوت ويتسم بالمشاشة وعدم اليقين، وتشير إلى أنه لا يزال يتعين حل المشاكل العامة التي تواجه الاقتصاد العالمي؛

٦ - **تؤكد من جديد** أن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية أمر أساسي في الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئتها دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى الوفاء على وجه السرعة بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في سياق توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ومنها توفير السيولة قصيرة الأجل وتمويل التنمية على المدى الطويل وتقديم المنح لتلبية احتياجات التنمية في البلدان النامية؛

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٧ - **تعترف** في هذا الصدد بالشراكة العالمية من أجل التنمية محورا للتعاون الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات المقبلة، على نحو ما أكده من جديد إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٨)، وتوافق آراء مونتييري، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ التنفيذية")^(٩)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٠)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(١١)؛

٨ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ حتى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك؛ وترى أنه من أجل الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها، من المهم أن تضع البلدان المتقدمة النمو جداول زمنية واضحة وشفافة ضمن عمليات تخصيص ميزانيتها الوطنية لبلوغ مستوى لا يقل عن نسبة ٠,٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي تخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ وعن نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، على أبعد تقدير؛

٩ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى موارد جديدة وإضافية، ومن ذلك إتاحة السيولة قصيرة الأجل وتمويل التنمية على المدى الطويل وتقديم المنح للبلدان النامية من أجل تسخير ذلك للتصدي على نحو كاف لأولويات التنمية فيها؛

١٠ - **تشدد** على أن تدفقات المعونة إلى جميع البلدان النامية ينبغي أن تكون أكثر فعالية واستدامة وقابلية للتنبؤ وأن تكون تساهلية وخالية من الشروط، بما في ذلك تدفقات المعونة الموجهة إلى أضعف البلدان مناعاً وأقلها نمواً وإلى تقديم الدعم الكافي للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية التي تنفرد بمواجهتها؛

(٨) انظر القرار ٢/٥٥.

(٩) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٠) انظر القرار ١/٦٠.

(١١) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

١١ - ترى أن آليات التمويل الابتكارية يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس مستقر ويمكن التنبؤ به وطوعي، وأن هذا التمويل ينبغي صرفه وفقاً لأولويات البلدان النامية، وينبغي ألا يحل محل مصادر التمويل التقليدية وألا يؤثر سلباً على مستواها، وينبغي ألا يشكل عبئاً لا مبرر له على تلك البلدان؛

١٢ - **تعترف** بإحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية، وتدعو إلى تعزيز المبادرات الراهنة وإلى استحداث آليات جديدة حسب الاقتضاء، وترى أنه مع التوسع في الأعمال، ينبغي أن تظل الأولويات مركزة على توفير موارد إضافية ومستقرة وتكميلية للمصادر التقليدية لتمويل التنمية؛

١٣ - **تعترف أيضاً** بالدور الهام الذي تؤديه مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية والمساهمة في الاستقرار والإنصاف وقدرة الاقتصاد على التحمل على الصعيد العالمي، وتقرر القيام على وجه السرعة بمواصلة دراسة أثر زيادة إصدارات حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم السيولة وفي تعزيز التنمية؛

١٤ - **تؤكد** الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ أن تمويل الدين بالاقتراض وتخفيف عبئه يمكن أن يشكل مصدرًا مهمًا لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٥ - **تؤكد** أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجع البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية في مواجهة آثار الأزمة، بسبل منها التمويل التسهلي والمستند إلى المنح، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، والاتفاقات المؤقتة على تجميد الديون بين المدينين والدائنين، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها بغية تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها؛

١٦ - **تعترف** بأن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، باقتران مع زيادة المعونة المقدمة للتجارة، بوسائل منها تعزيز الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، عنصر أساسي لتمكين البلدان النامية من جني فوائد الوصول إلى الأسواق ويمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى الوصول إلى نتيجة ختامية مبكرة وناجحة لجولة الدوحة

للمفاوضات التجارية تضع التنمية محورا لها وتتيح للبلدان النامية فرصا متزايدة لتسخير التجارة بوصفها أداة فعالة للنهوض بالتنمية بجملة وسائل منها، إتاحة الوصول الفعلي لأقل البلدان نموا كافة إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وفقا لإعلان هونغ كونغ الوزاري^(١٢) الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، والتفعيل التام لمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة مقاومة البلدان المتقدمة النمو على الخصوص لكل التدابير والتزعات الحمائية المضرة بالبلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز الأخرى الموضوعة أمام التجارة، وخاصة الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، واستدراك أي تدابير سبق أن اتخذت، مع الاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام حيزها السياسي على الوجه الأكمل بما يتسق مع التزامات منظمة التجارة العالمية، وتدعو منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى مواصلة رصد التدابير الحمائية وتقييم أثرها على البلدان النامية؛

١٨ - **تشدد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة تزيد من إبراز الضرورة الملحة لإصلاح جوهري وشامل للنظام والهيكل الاقتصادي والماليين العالميين من أجل معالجة العجز الديمقراطي الذي يطبعهما، بما يتماشى مع الحقائق الاقتصادية الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات والولايات والنطاق والحكم الرشيد، ليس فقط من أجل تمكينهما من مواجهة حالات الطوارئ المالية والاقتصادية واتقائها على نحو أفضل، بل أيضا من أجل تعزيز التنمية بفعالية وتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء بإنصاف، ولا سيما البلدان النامية؛

١٩ - **تؤكد** أنه يجب على المؤسسات المالية الدولية على الخصوص أن تنحو منحى إنمائي واضحا، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح وشامل للجميع وشفاف بشأن نظام وهيكل دوليين اقتصاديين وماليين جديدين؛

٢٠ - **تعترف** بأهمية الإنصاف والشفافية في النظم المالية ونظم الرصد والنظم التجارية الدولية وبأهمية مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالية في صنع القرار ووضع المعايير على الصعيد العالمي؛

(١٢) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاحة في الموقع الشبكي التالي: <http://docsonline.wto.org>.

- ٢١ - تؤكد أن الأزمة تبرز أيضا ضرورة معالجة إخفاقات كبرى، مثل افتقار القطاع المالي للأنظمة الملائمة والمراقبة والرصد، فضلا عن التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في قدراتها على استنباط فوائد اقتصادية من الاقتصاد العالمي؛
- ٢٢ - تشدد على الدور المهم الذي يؤديه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بالتنمية وفي حماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المهتدة جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة؛
- ٢٣ - تعيد تأكيد الحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع لمتابعة تمويل التنمية واستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة؛
- ٢٤ - تشدد على أنه ينبغي استعراض طرائق عملية متابعة تمويل التنمية خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وتقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمعالجة هذه المسألة؛
- ٢٥ - تلاحظ أن الأمين العام قدم مقترحات ملموسة بشأن زيادة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية لتنظر فيها الدول الأعضاء في الدورة الحالية للجمعية العامة، تشمل توصية بشأن إنشاء آلية جديدة ينبغي أن تتخذ "لجنة للتمويل من أجل التنمية" تابعة إما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى الجمعية العامة مركزاً لها؛
- ٢٦ - تقرر إنشاء لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنية بتمويل التنمية؛
- ٢٧ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ لجنة رفيعة المستوى معنية بتمويل التنمية بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس، وفقا للمادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل كفالة المتابعة الفعالة للمؤتمرات المعنية بتمويل التنمية؛
- ٢٨ - تطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعد، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، مشروع اقتراح يتعلق بطرائق عمل اللجنة، وذلك قبل نهاية عام ٢٠١٠، حتى يعتمد خلال دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١١؛
- ٢٩ - تشير إلى القرار المتخذ للنظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة لتمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣؛

٣٠ - تكرر دعوها إلى الدول الأعضاء والمانحين المحتملين الآخرين إلى النظر في التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني لتمويل التنمية، مما سييسر تعزيز عملية حكومية دولية شاملة للجميع لمتابعة تمويل التنمية ويجعلها أكثر فعالية؛

٣١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييماً تحليلياً لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وتنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون تام مع أصحاب المصلحة المؤسسين الرئيسيين ويضمنه مقترحات محددة بشأن مواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية لتنظر فيها الدول الأعضاء.